مجلة اتحاد الجامعات العربية
للعلـــوم الزراعيـــة
جامعة عين شمس ، القاهرة
مجلد(24)، عدد (2)، 333-347 ، 2016

قياس وتحليل الآثار الاقتصادية للسياسات السعرية للأسماك فى مصر

[23]

سناء جمال الدين جابر

شعبه الدراسات الاقتصاديه والإجتماعية – مركز بحوث الصحراء– القاهرة – مصر

الكلمات الدالـة: الخسارة الاقتصادية، فائض المنتج، فائض المستهلك، معامل الحماية الإسمى، التوازن الجزئى

الموجـــــز

تتـــدخل الحكومـــات فـــي أليـــة تـــسعير المنتجـــات الزراعيـــة بطـــرق مختلفـــة ولأســـباب متعـــددة[9] ، اذ تهـــدف الدولـــة مـــن عمليـــة التـــدخل هـــذه الحصـــول علـــى منـــافع عديـــدة. فالرســـوم الجمركيـــة والضـــرائب علـــى الصـــادرات تـــؤثر علـــى حصـــيلة الدولـــة مـــن النقـــد الاجنبـــى مـــن ناحيـــة فـــى حـــين تجعـــل مســـتوى الســـعر المحلـــي منخفضـــا مـــن ناحيـــة أخـــرى ، ولـــذلك فـــدعم الأســـعار قـــد يهـــدف إلـــى الحفـــاظ علـــى مســـتوى محـــدد للـــدخول المزرعيـــة تـــؤدي إلـــى فـــائض فـــي الإنتـــاج الزراعـــي والـــذي يجـــد طريقـــه إلـــى أســـواق دول أخـــرى . ممـــا يـــؤدي بـــدوره إلـــى الضـــغط علـــى أســـعار المنتجـــات الزراعيـــة فـــي تلـــك الـــدول ممـــا يزيـــد فـــي هبـــوط مســـتوى أسعارها .

ووفقـــاً للسياســـة الزراعيـــة للـــدولة فقـــد تـــدعم الحكومـــة المـــدخلات الزراعيـــة أو تفـــرض عليهـــا ضـــرائب ولـــيس مؤكـــداً أن تكـــون محصـــلة هـــذه السياســـات محـــدودة العواقـــب ولاســـيما مـــن ناحيـــة تأثيرهـــا علـــى الإنتـــاج، وكفـــاءة اســـتخدام المـــوارد، وتوزيـــع الـــدخول بـــين المنتجـــين والمســـتهلكين، ويخضـــع القطـــاع الزراعـــي إلـــى ضـــرائب مرتفعـــة أحيانـــاً مـــن خـــلال بعـــض الـــسياسات الاقتصـــادية التـــي تنفـــذها الدولـــة مثـــل سياســـة ســـعر الصـــرف للعملـــة المحليـــة أو بعـــض سياســـات التجـــارة الخارجيـــة، واحيانـــاً أخـــرى يتمتـــع القطـــاع الزراعـــى بحمايـــة ســـعرية مـــن خـــلال دعـــم بعـــض مســـتلزمات الإنتـــاج أو دعـــم القـــروض الزراعيـــة أو مـــساهمة الدولـــة فـــي إنشـــاء كثيـــر مـــن البنـــى الارتكازيـــة. ممـــا ينـــتج عنـــه تـــأثيرات غيـــر مباشـــرة علـــى القطـــاع الزراعـــي وبالتـــالي تكـــون المحصـــلة النهائيـــة للتـــأثير هـــو ضـــرائب علـــى المنتجـــات الزراعيـــة وبـــذلك يختـــزل تـــأثير الدعم الظاهري للسلع الزراعية .

وتلعـــب الأســـعار دوراً هامـــاً فـــى تحديـــد كميـــة الطلـــب المحلـــى والإســـتهلاك مـــن الأســـماك، وبـــالرغم مـــن تنـــوع مصـــايد الأســـماك فـــى مصـــر واتســـاع مســـاحتها ، إلا أن الإنتـــاج المحلـــى لا يســـتطيع الوفـــاء بحجـــم الطلـــب المحلـــى المتزايـــد حيـــث أصـــبحت مصـــر تعـــانى مـــن فجـــوة غذائيـــة مـــن الأســـماك تقـــدر بنحـــو 215.6 الـــف طـــن خـــلال عـــام 2013 وارتفـــاع فـــى اســـعار الأســـماك مقارنـــة بالأســـعار العالمية[2] .

(تسليم البحث فى 27 يوليو 2016)
(مراجعة البحث فى 2 أغسطس 2016)
(الموافقة على البحث فى 8 أغسطس 2016)

مشكلة البحث

تواجه الدولة فى السنوات الأخيرة مشكلات تتعلق بأسعار الأسماك نتيجة للتدخل الحكومى غير المتوازن فى النظام التصديرى والتسويقى لها حيث تتركز مشكلة البحث على تحليل عدم استقرار أسعار الأسماك والناتجة من التدخل الحكومى المباشر وغير المباشر فى السياسة السعرية والتى ينشأ عنها تباين كبير بين الأسعار المحلية والعالمية والتى قد تؤثر على رفاهية المجتمع وكذلك التأثير على حصيلة الدولة من النقد الأجنبى .

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على المؤشرات الإنتاجية والإستهلاكية للأسماك فى مصر والإختلالات السعرية بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية المتبعة للأسماك الناتجة من التأثير الضريبى او السياسة الحمائية والدعم، وقياس تأثير تلك الإختلالات السعرية على المنتج والمستهلك واثرها على عوائد الحكومة وحصيلة النقد الأجنبى من خلال قياس الكفاءة ، الرفاهية، والعوائد الحكومية .

البيانات والطريقة البحثية

اعتمد البحث على البيانات الإحصائية الثانوية المنشورة وغير المنشورة التي تصدرها الجهات الرسمية مثل وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ممثلة في الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، بالإضافة لبعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث ، مع الإستعانة ببعض المراجع والمصادر العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، وقد استخدم البحث المقاييس الإحصائية التي تلائم طبيعة البيانات وأهداف البحث لتطبيق نموذج التوازن الجزئى لفحص التأثير الفعال لسياسات التدخل الحكومي في جميع مراحل تدفق الأسماك فى الأسواق، من خلال قياس الكفاءة ويشمل مؤشر صافى الخسارة الاقتصادية فى الإنتاج، صافى الخسارة الاقتصادية فى الإستهلاك وصافى الخسارة الاقتصادية للمجتمع وقياس الرفاهية ويشمل مؤشر التغيير فى فائض المستهلك والتغيير فى فائض المنتج فضلا عن قياس العوائد الحكومية من خلال مؤشر التغير فى الإيراد الحكومى والتغير فى النقد الأجنبى وهذا ما يساعد على قياس كفاءة هذه السياسات في تحقيق أهدافها و آثارها على المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الكلي.

وفيما يلى توصيف النموذج[5]

1- صافى الخسارة الاقتصادية فى الإنتاج

0.5 (الإنتاج عند الأسعار العالمية – الإنتاج عند الأسعار المحلية) × (سعر الحدود – السعر المحلى).

2- صافى الخسارة الاقتصادية فى الإستهلاك

0.5 (الإستهلاك عند الأسعار العالمية – الإستهلاك عند الأسعار المحلية) × (سعر الحدود – السعر المحلى).

3- صافى الخسارة الاقتصادية للمجتمع

صافى الخسارة الاقتصادية فى الإنتاج – صافى الخسارة الاقتصادية فى الإستهلاك.

4- التغيير فى فائض المنتج

الإنتاج عند الأسعار المحلية (سعر الحدود – السعر المحلى) – صافى الخسارة الاقتصادية فى الإنتاج.

5- التغيير فى فائض المستهلك

الإستهلاك عند الأسعار المحلية (سعر الحدود – السعر المحلى) – صافى الخسارة الاقتصادية فى الإستهلاك.

6- التغير فى الإيراد الحكومى

الإنتاج عند الأسعار المحلية(سعر الحدود – السعر المحلى) – الإستهلاك عند الأسعار المحلية (سعر الحدود – السعر المحلى).

7- التغير فى النقد الأجنبى

سعر الحدود ((الإنتاج عند الأسعار العالمية – الإنتاج عند الأسعار المحلية + الإستهلاك عند الأسعار العالمية – الإستهلاك عند الأسعار المحلية).

النتائج البحثية ومناقشتها

اولاً: مؤشرات الإنتاج والميزان الغذائى للأسماك

للوقوف على مدى التغير الذى حدث فى قطاع الأسماك وتحليله سوف يتناول هذا الجزء تطور إنتاج وإستهلاك الأسماك فى مصر ونصيب الفرد ونسبة الإكتفاء الذاتى.

1- الإنتاج السمكى

من خلال البيانات المتعلقة بتطور إنتاج الأسماك فى مصر خلال الفترة (1998-2013) **جدول (1)** يتبين أن متوسط الإنتاج قد بلغ حوالى 985.1 الف طن خلال تلك الفترة ، وتذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض حيث بلغ حديه الأعلى والأدنى نحو 1454.4، 534.7 الف طن عامى 2013، 1998 على الترتيب، ويتضح من نتائج تقدير الإتجاه الزمنى العام **الجدول (2)** انها أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوى إحصائياً بلغ نحو 56.38 الف طن سنوياً. كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالى 96.2% من التغيرات الحادثة فى الإنتاج يفسرها عامل الزمن، وأن النسبة المتبقية من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

2- الإستهلاك السمكى

يتبين من **الجدول (1)** ان متوسط إستهلاك الأسماك قد بلغ حوالى 1185.3 الف طن خلال الفترة (1998-2013)، وتراوح المتاح للإستهلاك بين حد أدنى بلغ نحو720.2 الف طن عام 1998 وبين حد أعلى بلغ نحو 1691.1 الف طن عام 2012. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لمتوسط إستهلاك الأسماك خلال فترة الدراسة المذكورة **الجدول (2)** اتضح انها أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوى إحصائياً بلغ نحو 58.5 الف طن سنوياً. كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالى 91.4% من التغيرات الحادثة فى إستهلاك الأسماك يفسرها عامل الزمن، وأن النسبة المتبقية من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

3- الفجوة الغذائية ونسبة الإكتفاء الذاتى من الأسماك

تمثل الفجوة الغذائية الفرق بين الإنتاج المحلى من الأسماك والإستهلاك منه ، ويتبين من **الجدول (1)** ان تراوحت الفجوة الغذائية من الأسماك بين حد أدنى بلغ نحو 113.2 الف طن عام 2009، وحد أقصى بلغ نحو 319.1 الف طن عام 2012 خلال فترة الدراسة. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام للفجوة الغذائية من الأسماك لم تثبت معنوية النموذج.

كما تبين أن نسبة الإكتفاء الذاتى من الأسماك لمتوسط فترة الدراسة بلغ حوالى 83.1% بحد أدنى بلغ نحو 74.2% عام 1998 وبحد أقصى بلغ نحو 90.6% عام 2009. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لنسبة الإكتفاء الذاتى من الأسماك **الجدول (2)** تبين أنها أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوى إحصائياً بلغ نحو 0.74. كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالى 51% من التغيرات الحادثة فى نسبة الإكتفاء الذاتى من الأسماك يفسرها عامل الزمن ، وأن النسبة المتبقية من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

4- نصيب الفرد من الأسماك

من **الجدول (1)** يتضح أن متوسط نصيب الفرد من الأسماك بلغ حوالى 13.7 كجم خلال الفترة (1998-2013) حيث تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 8.7 كجم/فرد عام 1998 وبين حد أقصى بلغ نحو 17.2 كجم/فرد عام 2013. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لمتوسط نصيب الفرد من الأسماك **الجدول (2)** تبين أنها أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوى إحصائياً بلغ نحو 0.5 كجم. كما تشير قيمة معامل

جدول 1. تطور إنتاج وإستهلاك ونصيب الفرد للأسماك فى مصر خلال الفترة (1998–2013)

السنة	الإنتاج الف طن	الإستهلاك الف طن	الفجوة الغذائية الف طن	نسبة الإكتفاء الذاتى	عدد السكان بالمليون نسمة	متوسط نصيب الفرد
1998	534.7	720.2	(185.5)	74.2	61.3	8.7
1999	648.9	841.5	(192.6)	77.1	62.6	10.4
2000	740.8	936.7	(195.9)	79.1	64.0	11.6
2001	771.5	1031.7	(260.2)	74.8	65.3	11.8
2002	801.5	953.2	(151.7)	84.1	66.7	12.0
2003	876.0	1035.9	(159.9)	84.6	68.0	12.9
2004	865.4	1083.9	(218.5)	79.8	69.3	12.5
2005	889.3	1072.4	(183.1)	82.9	70.0	12.7
2006	970.9	1174.4	(203.5)	82.7	70.7	13.7
2007	1008.0	1263.1	(255.1)	79.8	74.4	13.5
2008	1067.6	1198.2	(130.6)	89.1	75.1	14.2
2009	1092.9	1206.1	(113.2)	90.6	76.8	14.2
2010	1304.8	1551.0	(246.2)	84.1	78.7	16.6
2011	1362.2	1535.4	(173.2)	88.7	80.4	16.9
2012	1372.0	1691.1	(319.1)	81.1	82.3	16.7
2013	1454.4	1670.0	(215.6)	87.1	84.6	17.2
المتوسط	985.1	1185.3	(200.2)	83.1	71.9	13.7

المصدر: الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج السمكى، اعداد مختلفة.

جدول 2. تقدير دالة الإتجاه الزمنى العام لبعض متغيرات الدراسة خلال الفترة (1997–2013)

مسلسل	المتغير التابع (y)	الحد الثابت (a)	معامل الإنحدار (B)	معامل الإنحدار (t)	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل 2R–	قيمة اختبار F	المتوسط الحسابى
1	**إجمالى الإنتاج السمكي بالألف طن**	562.21	56.38	**18.7	0.962	0.959	351.3	985.1
2	**الإستهلاك الف طن**	746.6	58.5	**12.2	0.914	0.908	148.2	1185.3
3	**الفجوة الغذائية الف طن**	184.4	2.1	0.7	0.037	0.032	0.53	200.2
4	**نسبة الإكتفاء الذاتى**	76.9	0.74	*3.8	0.51	0.475	14.6	83.1
5	**متوسط نصيب الفرد**	9.8	0.5	**13.8	0.932	0.927	191.4	13.7

حسبت من بيانات الجدو ل رقم (1) .

(*) معنوى عند مستوى معنوية (5%) (**) معنوى عند مستوى معنوية (1%)

التحديد إلى أن حوالى 93.2% من التغيرات الحادثة فى متوسط نصيب الفرد من الأسماك يفسرها عامل الزمن، وأن النسبة المتبقية من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

ثانياً: نتائج تقدير نموذج التوازن الجزئى

يهتم نموذج التوازن الجزئى بقياس أثر السياسات السعرية على التغير فى عوائد الحكومة والتغير فى حصيلة النقد الأجنبى والتغير فى فائض كل من المنتج والمستهلك وقياس مؤشرات الكفاءة الاقتصادية حيث تستخدم الأسعار الاجتماعية لتطبيق نموذج التوازن الجزئى، وهي الأسعار السائدة إذا كانت الأسواق في حالة المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة توازن عام، لكن هذه الشروط لا تتوافر في كل من الاقتصاد والسوق، وهذا هو السبب الرئيسي لاستخدام مصفوفة السياسات، ونظراً لأن الأسعار الاجتماعية لا يمكن إيجادها مباشرة من الأسواق لذا يتم اللجوء إلى الأسعار الحدودية والتي تعطي أرقاماً قريبة من الأسعار الاجتماعية ، ويستخدم السعر (C.I.F) للسلع المصدرة والسعر (FOP) للسلع المستوردة لتقدير أسعار الحدود[1].

أسعار المنتج والمستهلك للسمك وإنتاج وإستهلاك الحدود

ويتبين من **الجدول (3)** ان بلغ متوسط سعر السمك للمنتج نحو 9.5 الف جنيه/طن خلال الفترة (1998–2013) ، وتراوح سعر السمك للمنتج بين حد أدنى بلغ نحو6.5 الف جنيه/طن عام 1999 وبين حد أعلى بلغ نحو 13.5 الف جنيه/طن عام 2013.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لمتوسط سعر السمك للمنتج خلال فترة الدراسة المذكورة **الجدول (4)** اتضح انها أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوى إحصائياً بلغ نحو 0.44 الف جنيه/طن سنوياً. كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالى 93.8% من التغيرات الحادثة فى سعر السمك للمنتج يفسرها عامل الزمن، وأن النسبة المتبقية من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

ويتضح من **الجدول (3)** ان متوسط سعر الأسماك للمستهلك قد بلغ نحو 12.3 الف جنيه/طن خلال الفترة (1998–2013)، وتراوح سعر الأسماك للمستهلك بين حد أدنى بلغ نحو7.3 الف جنيه/طن عام 1999 وبين حد أعلى بلغ نحو 18.9 الف جنيه/طن عام 2013. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لمتوسط سعر الأسماك للمستهلك خلال فترة الدراسة المذكورة **الجدول (4)** اتضح انها أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوى إحصائياً بلغ نحو 0.85 الف جنيه/طن سنوياً. كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالى 95% من التغيرات الحادثة فى سعر الأسماك للمنتج يفسرها عامل الزمن، وأن النسبة المتبقية من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

ويشير **الجدول (3)** ان متوسط الإنتاج عند أسعار الحدود (الإنتاج عند الأسعار العالمية) قد بلغ نحو 946.4 الف طن خلال الفترة (1998–2013)، وتراوح إنتاج الحدود بين حد أدنى بلغ نحو505.4 الف طن عام 1998 وبين حد أعلى بلغ نحو 1395.7 الف طن عام 2011. وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لمتوسط إنتاج الأسماك عند أسعار الحدود خلال فترة الدراسة المذكورة **الجدول (4)** اتضح انها أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوى إحصائياً بلغ نحو 55.5 الف طن سنوياً. كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالى 93% من التغيرات الحادثة فى سعر الأسماك للمنتج يفسرها عامل الزمن ، وأن النسبة المتبقية من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

---

[1] حيث:

"FOB "free on board a ship يعني هذا المصطلح أن البائع يسلم المشتري بضاعته علي ظهر السفينة في ميناء التحميل ولايشمل هذا التعاقد كلفة الشحن (8).

"CIF "Cost Freight and Insurance يعني هذا المصطلح تسليم البضائع في ميناء الوصول مؤمناً عليها اي ان البائع قام بدفع تكلفة الشحن شاملة التأمين (8).

جدول 3. معامل ومعدل الحماية الإسمى للأسماك فى مصر خلال الفترة (1998-2013)

السنة	سعر السوق المحلى للمنتج الف جنيه/طن	سعر السوق المحلى للمستهلك الف جنيه/طن	السعر دولار/طن (FOB)	سعر الصرف الحر	أسعار الحدود الف جنيه/طن	معامل الحماية الإسمى	معدل الحماية الإسمى	الإنتاج عند أسعار الحدود بالألف طن	الإستهلاك عند أسعار الحدود بالأف طن
1998	7.3	7.7	588.2	3.4	4.0	1.82	0.82	505.45	917.46
1999	6.5	7.3	1764.7	3.4	6	1.08	0.08	642.86	926.92
2000	7.3	7.9	1162.2	3.7	4.3	1.84	0.84	703.96	1180.00
2001	7.8	8.0	1050.0	4	4.2	1.86	0.86	728.41	1311.03
2002	7.7	7.9	888.9	4.5	4	1.93	0.93	754.90	1221.42
2003	7.6	8.9	966.7	6	5.8	1.31	0.31	850.90	1241.57
2004	8.6	11.6	483.3	6	2.9	2.97	1.97	796.00	1547.27
2005	8.8	11.2	762.7	5.9	4.5	1.96	0.96	836.72	1438.07
2006	9.6	11.9	842.1	5.7	4.8	2.00	1.00	912.16	1573.79
2007	10.7	13.2	1000.0	5.7	5.7	1.88	0.88	951.01	1672.17
2008	10.1	13.4	1600.0	5.5	8.8	1.15	0.15	1050.97	1432.65
2009	10.7	16.2	1500.0	5.6	8.4	1.27	0.27	1064.47	1537.11
2010	11.1	16.2	1350.0	6	8.1	1.37	0.37	1262.13	1993.03
2011	12.3	17.7	2596.5	5.7	14.8	0.83	0.17-	1395.70	1678.79
2012	12.9	18.4	1183.3	6	7.1	1.82	0.82	1297.36	2283.08
2013	13.5	18.9	1128.6	7	7.9	1.71	0.71	1381.40	2224.02
المتوسط	9.5	12.3	1179.2	5.3	6.33	1.69	0.67	946.40	1508.17

المصدر: الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج السمكى، اعداد مختلفة

أسعار الحدود = (السعر FOB × سعر الصرف الحر) + تكاليف الشحن والتأمين

معامل الحماية الإسمى = السعر المحلى للمنتج ÷ سعر الحدود

معدل الحماية الإسمى = معامل الحماية الإسمى – 1

الإنتاج عند الأسعار العالمية = [{(سعر الحدود – السعر المحلى للمنتج) ÷ السعر المحلى للمنتج} × (مرونة العرض × الإنتاج الفعلى)]+ الإنتاج الفعلى

الإستهلاك عند الأسعار العالمية = [{(سعر الحدود – السعر المحلى للمستهلك ÷ السعر المحلى للمستهلك } × (مرونة الطلب × الإستهلاك الفعلى)]+ الإستهلاك الفعلى

كما يشير **الجدول (3)** ان متوسط الإستهلاك المحلى عند أسعار الحدود قد بلغ نحو 1508.2 الف طن خلال الفترة (1998–2013) ، وتراوح إستهلاك الأسماك عند أسعارالحدود بين حد أدنى بلغ نحو917.5 الف طن عام 1998 وحد أعلى بلغ نحو 2283.1 الف طن عام 2012 . وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام لمتوسط إستهلاك الأسماك عند أسعار الحدود خلال فترة الدراسة المذكورة **الجدول (4)** اتضح انها أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوى إحصائياً بلغ نحو 77.2 الف طن سنوياً. كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن حوالى 83% من التغيرات الحادثة فى سعر الأسماك للمنتج يفسرها عامل الزمن، وأن النسبة المتبقية من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

ولتحديد إنتاج وإستهلاك الحدود تم تقدير مرونة العرض السعرية بتقدير العلاقة بين الإنتاج المحلى (متغير تابع) والسعر المحلى (متغير مستقل) وقد اوضحت النتائج أن مرونة العرض السعرية تقدر بنحو 0.121 ، كما قدرت مرونة الطلب السعرية بنحو – 0.57 وفقاً للدراسات السابقة (3).

*** معامل الحماية الإسمى**

يقيس معامل الحماية الإسمى مدى إنحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية لتقدير كفاءة سياسة التدخل الحكومى فى السياسة السعرية وتستعمل هذه المعاملات أسلوب المقارنات السعرية لمنتجات محددة من خلال معرفة الأسعار البديلة التي ستكون دليلا للكفاءة منها السعرالحدودي (هو سعر الناتج في الحدود بالعملة المحلية مضافا إليه تكاليف النقل من الموانيء الحدودية أو من موانئ الدول المجاورة إلى البلد المعني) إذ ان معامل الحماية الاسمي يستعمل فيه سعر الصرف في تحويل السعر العالمي للسلعة إلى السعر بالعملة المحلية لاستخراج الأسعار الحدودية، الذي سيكون متضمنا الإنتاج مضافا إليها هامش ارباح التجارة العالمية (منافع الميزة النسبية). كما يمكن لمعاملات الحماية ان تحدد بوضوح كلا من التركيب الضمني للضرائب والدعم والاختلافات بين الحوافز التي تحدثها سياسة الدعم السعرية المحلية والحوافز التي يمكن ان توفرها مستويات الأسعار الحدودية التي تعكس الندرة النسبية للسلع فيما يخص الاقتصاد ككل وهذا يعني ان معاملات الحماية تعد خلاصة لمؤشرات هيكل الحوافز النسبية التي تنشا عن سياسة دعم الأسعار لمختلف المنتجات ولمختلف السنين[1] وتستعمل هذه المعاملات أيضا لمقارنة أسعار الشراء المعلنة بالاسعار الحقيقية (الظلية) والتى تحدد تكلفة الفرصة البديلة، ومن خلالها نستطيع تحديد جزء من الاثار التي تحدثها السياسة السعرية وما ينشا عنها من حوافز أو مثبطات تجاه كل من المنتج والمستهلك وكذلك معرفة تأثير سياسة الدعم السعرية على كفاءة استخدام الموارد وعلى تخصيصها[6] .

ويأخذ معامل الحماية الاسمي مدى من القيم العددية كما يأتي

1- عندما يكون NPC > 1 فهذا يعني إن السعر المحلى اكبر من السعر العالمى، إي بمعنى أخر عندما تكون قيمة معامل الحماية الاسمي اكبر من (1) الصحيح فأن هذا يعني أن المنتج يتلقى دعماً ووجود سياسة حمائية لدعمه، ويدعى هذا النوع من الحماية بالحماية الموجبة.
2- عندما يكون NPC=1 فهذا يعني إن السعر المحلى يتساوي بالسعر العالمى إي إن الحماية تكون محايدة وعادلة، وبمعنى أخر إن المنتجين والمستهلكين يواجهون أسعار محلية مساوية للأسعار الحدودية دون تدخل حكومي.
3- عندما يكون NPC < 1 فهذا يعني إن السعر المحلى اقل من السعر العالمى، إي أن الحماية تكون سالبة للمنتج، وهناك تحيزاً ضده ويتحمل ضرائب ضمنية، بينما يكون هناك دعم للمستهلك . هذا بافتراض عدم وجود دعم مزدوج.

ويتضح من بيانات **الجدول (3)** أن متوسط قيمة معامل الحماية الاسمى للأسماك خلال الفترة (1998–2013) قدر بنحو 1.69 بما يشير إلى إتخاذ الحكومة إجراءات حمائية لصالح منتجى الأسماك تمثلت فى زيادة السعر المحلى عن السعر العالمى.

جدول 4. تقدير دالة الإتجاه الزمنى العام لتطور سعر السوق للمنتج والمستهلك للأسماك فى مصر خلال الفترة (1997-2013)

مسلسل	(y)المتغير التابع	الحد الثابت (a)	معامل الإنحدار (B)	معامل الإنحدار (t)	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل R-2	قيمةاختبار F	المتوسط الحسابى
1	سعر السوق للمنتج بالف جنيه/طن	6.2	0.44	**15.2	0.943	0.938	229.6	9.5
2	سعر السوق للمستهلك بالف جنيه/طن	5.9	0.85	**17.1	0.954	0.951	293.5	12.3
3	الإنتاج عند أسعار الحدود بالألف طن	529.3	55.54	**15.1	0.94	0.93	227.7	946.4
4	الإستهلاك عند أسعار الحدود بالأف طن	931.8	77.24	**8.66	0.84	0.83	74.9	1508.2

حسبت من بيانات **الجدو ل رقم (1)** .

(*) معنوى عند مستوى معنوية (5%) (**) معنوى عند مستوى معنوية (1%)

وبصورة عامة زادت قيمة معامل الحماية الاسمى للأسماك عن الواحد الصحيح خلال الفترة (1998-2013) مما يدل على تقديم الدولة دعم ضمنى لمنتجى الأسماك فيما عدا عام 2011 حيث بلغ قيمة معامل الحماية الأسمى نحو 0.83 أى أقل من الواحد الصحيح مما يعنى تحمل منتجى الأسماك ضرائب ضمنية .

*** معدل الحماية الإسمى**

يشير إلى مدى تدخل الدولة في دعم المنتج ومعرفة التأثيرات الغير مباشرة لبعض السياسات الاقتصادية للدولة مثل التأثير الضريبي على المنتج وهو = (معامل الحماية الاسمي – 1) ويشير معدل الحماية الاسمي إلى تدخل الدولة طبقاً للحالات الأتية:

1- عندما يكون NPR > 0 فهذا يعني إن السعر المزرعى اكبر من سعر الحدود، هذا يعني وجود سياسة حمائية لدعم المنتج .

2- عندما يكون NPR=0 فهذا يعني إن السعر المزرعى يتساوي بسعر الحدود أي إن الدولة تتخذ سياسة محايدة حيث لا تقوم بفرض ضرائب على المنتج ولا تقوم بدعم المستهلك .

3- عندما يكون NPR < 1 فهذا يعنى وجود سياسة فرض ضرائب على المنتج ، وهناك تحيزاً ضده ويتحمل ضرائب مباشرة وغير مباشرة .

ويتضح من بيانات **الجدول (3)** أن متوسط معدل الحماية الاسمى للأسماك خلال الفترة (1998-2013) بلغ نحو 0.67 اى انه أكبر من الصفر، مما يعنى ان نسبة الدعم على الأسماك بلغت 67% لصالح منتجى الأسماك على حساب المستهلك متمثلاً فى ارتفاع السعر المحلى عن سعر الحدود، وتشير تلك النتائج إلى حرص الدولة على تشجيع منتجى الأسماك لتقليل حجم الفجوة الإستيرادية والحد من نفاذ النقد الأجنبى، فيما عدا عام 2011 حيث بلغ معدل الحماية الاسمى نحو -0.17 أى أقل من الواحد الصحيح مما يعنى أن الدولة تقوم بفرض ضرائب على المنتج لصالح المستهلك بلغت نحو 17%.

*** قياس نموذج التوازن الجزئى**

- قياس الكفاءة

يتم قياس الكفاءة من خلال مؤشرات صافى الخسارة الاقتصادية فى الإنتاج و صافى الخسارة الاقتصادية فى الإستهلاك و صافى الخسارة الاقتصادية للمجتمع[7].

1- صافى الخسارة الاقتصادية فى الإنتاج

يقوم المنتج باستخدام كميات من عناصر الإنتاج إلى ذلك الحد الذى يتعادل فيه الإيراد الحدى لعنصر الإنتاج مع الثمن. وتطبيق هذه القاعدة على استخدام كافة عوامل الإنتاج ، يجعل المنتج قادراً على استخدام هذه العوامل أمثل استخدام ممكن وهو وضع التوازن، بينما يؤدى تدخل الدولة بفرض تعريفة جمركية او دعم المنتج إلى أن ينعكس ذلك على سعر السلعة ويغير سعرها مما يؤدى إلى إعادة توزيع عوامل الإنتاج حيث يقوم المنتج بإنتاج السلعة رغم ارتفاع تكاليف إنتاجها للحصول على أسعار مرتفعة مما يؤثر على كفاءة استخدام عناصر الإنتاج .

ويتبين من **الجدول (5)** تحقيق مكاسب على مستوى المنتجين خلال الفترة (1998 – 2013) حيث بلغ متوسط صافى المكاسب الاقتصادية فى إنتاج الأسماك خلال فترة الدراسة بلغ نحو 91 مليون جنيه وتراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 1.6 مليون جنيه عام 1999 وحد أقصى بلغ نحو 216.5 مليون جنيه عام 2013، كما يتضح من الجدول أنه كلما انخفضت قيمة الدعم انخفضت قيمة المكاسب على مستوى المنتجين وذلك خلال عام (1999، 2008، 2009، 2011) حيث بلغت نسبة الدعم الضمنى نحو (8%، 15%، 27%، 17%)، بينما بلغت نحو 41.9 مليون جنيه عام 2011 حيث فرضت ضرائب على المنتج بلغت نحو 17%، الأمر الذى يستدعى إتباع سياسات اقتصادية وسعرية تتناسب بين الضرائب المفروضة والدعم الممنوح للمنتج.

جدول 5. نموذج التوازن الجزئى للأسماك فى مصر بالمليون جنيه خلال الفترة (1998-2013)

السنة	صافى الخسارة الاقتصادية فى الإنتاج	صافى الخسارة الاقتصادية فى الإستهلاك	صافى الخسارة الاقتصادية للمجتمع	التغيير فى فائض المنتج	التغيير فى فائض المستهلك	التغير فى الإيراد الحكومى	التغير فى النقد الأجنبى
1998	48.26	-364.93	316.67	1716.25	-2299.81	4429.25	672.05
1999	1.51	-55.5217	54.01	322.94	-1038.43	1418.4	476.27
2000	55.26	-437.949	382.69	2167.14	-2934.17	5594.52	887.81
2001	77.55	-530.732	453.18	2699.85	-3389.73	6697.86	992.24
2002	86.21	-523.035	436.82	2879.34	-3194.44	6683.03	886.49
2003	22.59	-318.784	296.19	1554.21	-2892.51	4788.09	1047.26
2004	197.80	-2015.65	1817.85	4734.98	-7414.28	14362.71	1142.50
2005	113.05	-1224.99	1111.95	3710.94	-5960.09	11009.07	1408.90
2006	140.97	-1417.85	1276.88	4519.35	-6920.39	12998.56	1635.15
2007	142.49	-1534.02	1391.53	4897.51	-7939.23	14513.25	2006.84
2008	10.81	-539.244	528.44	1377.07	-4972.48	6899.6	1916.87
2009	32.69	-1290.93	1258.24	2480.98	-8116.65	11921.25	2541.69
2010	64.01	-1790.24	1726.24	3850.39	-10772.86	16477.5	3234.85
2011	41.88	-207.917	166.04	-3447.38	-4244.74	1047.16	2618.00
2012	216.46	-3344.67	3128.21	7741.14	-15764.76	27067.03	3673.08
2013	204.40	-3047.09	2842.69	7940.24	-15322.91	26514.64	3800.02
المتوسط	**91.00**	**-1165.22**	**1074.23**	**3071.56**	**-6448.59**	**10776.37**	**1808.75**

المصدر: حسبت من بيانات **الجدو ل رقم (3)** .

2- صافى الخسارة الاقتصادية فى الإستهلاك

يؤثر فرض ضريبة على سلعة ما على ارتفاع اسعار تلك السلعة الأمر الذى يعمل على قيام المستهلك بتخفيض استهلاكه من تلك السلعة ويتوزع الجزء المنفق على تلك السلعة بين المنتج والدولة مما يعمل على زيادة الإيراد الحكومى،

ويتضح من **الجدول (5)** تحقيق خسارة على مستوى المستهلك تتراوح بين حد أدنى بلغ نحو 55.5 مليون جنيه وبلغ الدعم الضمنى 8% لصالح المنتج ومثبطة على المستهلك عام 1999، وحد أقصى بلغ نحو 3344.7 مليون جنيه وبلغ الدعم الضمنى 82% لصالح المنتج على حساب المستهلك عام 2012، وبمتوسط عام بلغ نحو 1165.2 مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

3- صافى الخسارة الاقتصادية للمجتمع

تتمثل فى مجموع صافى الخسارة الاقتصادية فى الإنتاج وصافى الخسارة الاقتصادية فى الإستهلاك وتوضح الأثر الناجم من فرض تعريفة جمركية على الواردات. ويتضح من **الجدول (5)** أنه تحقق عائد اقتصادى للمجتمع بلغ متوسط قيمته نحو 1074.2 مليون جنيه خلال فترة الدراسة وتراوح بين حد أدنى بلغ نحو 54 مليون جنيه عام 1999 وبين حد أقصى بلغ نحو 3128.2 مليون جنيه عام 2012 وذلك فى حالة تلقى المنتجين لدعم ضمنى، وبلغ 166 مليون جنيه فى حالة تحمل المنتجين ضرائب ضمنية عام 2011 بلغت 17%.

- قياس الرفاهية

يعتبر مؤشرى التغيير فى فائض المنتج و التغيير فى فائض المستهلك مقياساً لرفاهية المجتمع

1- التغيير فى فائض المنتج

يؤثر دعم إنتاج السلعة لصالح المنتج على ثمن السلعة فى الأسواق . ويتحقق دعم المنتج عندما تكون السلعة إستيرادية وذلك لحماية أسعارها بالسوق المحلى.

ويكون من نتيجة تقديم هذا الدعم أن ينتقل منحنى عرض السلعة إلى اليمين ليعبر عن استعداد البائع لبيع كمية أكبر من السلعة عند نفس الأسعار السابقة للعرض وبالتالى يكون هناك فائض للمنتج نتيجة بيع كميات كبيرة من السلعة بأسعار أقل من سعر التوازن[4].

بينما فى حالة فرض ضريبة على منتج السلعة يكون من نتيجة ذلك إنتقال منحنى العرض إلى أعلى وبالتالى سيتحدد سعر جديد للتوازن ولكن عند كمية أقل من سعر التوازن قبل فرض الضريبة .

ويتبين من **الجدول (5)** أن متوسط التغيير فى فائض المنتج قد بلغ نحو 3133.6 مليون جنيه حيث تم تحقيق مكاسب فى فائض المنتج والذى يعكس اثر السياسة السعرية المطبقة خلال الفترة (1998-2013)، حيث بلغت أقصى زيادة فى تغير فائض المنتج نحو 7940.2 مليون جنيه عام 2013 حيث يرجع العائد فى فائض المنتج إلى بيع كميات كبيرة بأسعار مرتفعة مع ارتفاع السعر المحلى عن سعر الحدود مما انعكس على زيادة رفاهية المنتج، بينما تحمل المنتج خسارة فى فائض المنتج بلغت نحو 3447.4 مليون جنيه عام 2011 نتيجة إنخفاض السعر المحلى عن سعر الحدود.

2- التغيير فى فائض المستهلك

تتعادل المنفعة الحدية للسلعة مع الثمن المدفوع فيها فى حالة توازن المستهلك فإذا تغير سعر السلعة بقيام الحكومة بفرض ضريبة او تقديم دعم لمستهلك السلعة فإن ذلك يؤدى إلى تغير سعر السلعة تجعل المستهلك على استعداد لشراء السلعة بدفع سعر أعلى من سعر التوازن مما يؤدى إلى تحقيق خسارة للمستهلك وذلك فى حالة فرض ضريبة على المستهلك ، بينما فى حالة تقديم الحكومة دعم للمستهلك فيؤدى ذلك إلى خفض سعر السلعة تجعل المستهلك على استعداد لدفع سعر أقل من سعر التوازن مما يؤدى إلى تحقيق عائد للمستهلك نتيجة استهلاك كمية كبيرة بسعر أقل من سعر التوازن فالفرق بين ما يجب دفعه من المستهلك وما يجب دفعه عند سعر التوازن هو فائض المستهلك.

ويتضح من **الجدول (5)** إنخفاض فائض المستهلك خلال فترة الدراسة فيما عدا عام 1998 والذى تحقق فيه زيادة بلغت نحو 11807.66 مليون جنيه، ويتراوح الإنخفاض بين حد أعلى بلغ نحو 15764.76 مليون جنيه عام 2012 وحد أدنى بلغ نحو1038.43 مليون جنيه عام 1999 وبمتوسط إنخفاض خلال فترة الدراسة بلغ نحو 5566.88 مليون جنيه. وقد ترجع الخسارة فى فائض المستهلك إلى تحمل المستهلك المحلى أسعار تفوق قوى السوق ووجود سياسة حمائية لدعم المنتج وفرض ضرائب على المستهلك بما يؤدى إلى زيادة إنفاق المستهلك نتيجة شراء كميات قليلة بأسعار مرتفعة بما يؤدى إلى إنخفاض رفاهية المستهلك.

- قياس العوائد الحكومية

تم تقدير العوائد الحكومية من خلال مؤشرى التغير فى الإيراد الحكومى و التغير فى النقد الأجنبى .

1-التغير فى الإيراد الحكومى

يزداد الإيراد الحكومى نتيجة فرض تعريفة جمركية على الواردات حيث يتبين من **الجدول (5)** ان متوسط قيمة التغير فى الإيراد الحكومى بلغ نحو 10776.37 مليون جنيه خلال فترة الدراسة كما بلغ أدناه عام 2011 بقيمة بلغت نحو 1047.2 مليون جنيه حيث تحمل المنتجين ضرائب ضمنية فى ذلك العام بلغت نحو 17%، فى حين بلغ أقصاه عام 2012 بقيمة بلغت نحو 27067.03 مليون جنيه حيث تلقى المنتج دعماً بلغ نحو 82%، الأمر الذى يوضح أنه كلما ارتفعت الضرائب على المنتجين أدى إلى نقص فى الإيراد الحكومى.

2- التغير فى النقد الأجنبى

تؤدى زيادة قيمة الواردات إلى إنخفاض حصيلة النقد الأجنبى ويزداد العرض للمنتج المحلى وينحفض الطلب .ويتبين من **الجدول (5)** أن التغير فى حصيلة النقد الأجنبى بلغت ادناها عام 1999 بقيمة بلغت نحو 476.27 مليون جنيه وبلغت أقصاها عام 2013 بقيمة قدرت بنحو 3800.02 مليون جنيه، وترجع زيادة حصيلة النقد الأجنبى إلى زيادة المعروض المحلى من الأسماك نتيجة ارتفاع السعر المحلى عن سعر الإستيراد مما يؤدى إلى انخفاض قيمة واردات الأسماك، فى حين بلغت نحو 2618.00 مليون جنيه عام 2011 وذلك عند تحمل المنتج ضرائب.

الخلاصة

تعبر الأسعار عن الندرة النسبية للموارد حيث يستند التخطيط فى ظل نظام آليات السوق الحره عن أسعار ومؤشرات السوق كأليه أساسية فى تخصيص وتوجيه الموارد ، كما تعمل الأسعار على توجيه المستهلكين نحو تعظيم إشباعهم من الموارد المتاحة لديهم، مما يؤدى إلى تعظيم الرفاهية للمجتمع. وتنحصر مشكلة البحث فى التدخل الحكومى المباشر والغير مباشر فى السياسة السعرية والتى قد ينشأ عنه تباين فى الأسعار المحلية والأسعار العالمية تؤدى إلى عدم الأستغلال الأمثل للموارد المستخدمة فى العملية الإنتاجية، الأمر الذى يؤثر على رفاهية المجتمع للمنتجين والمستهلكين وكذلك على الإيراد الحكومى وحصيلة الدولة من النقد الأجنبى . ويهدف البحث إلى التعرف على الإختلافات السعرية بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية الناجمة من السياسات السعرية للأسماك وذلك من خلال تقدير نموذج التوازن الجزئى لفحص التأثير الفعال لسياسات التدخل الحكومي في جميع مراحل تدفق الأسماك فى الأسواق، من خلال قياس الكفاءة على مستوى المنتج، المستهلك، المجتمع ، وقياس الرفاهية على مستوى المجتمع، فضلا عن قياس العوائد الحكومية وهذا ما يساعد على قياس كفاءة هذه السياسات في تحقيق أهدافها وفحص آثارها في المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الكلي.

وقد أوضحت النتائج ما يلى

- بلغ متوسط معدل الحماية الاسمى للأسماك خلال فترة الدراسة (1998-2013) بلغ نحو 0.67 اى انه أكبر من الصفر، مما يعنى ان الدولة تدعم منتجى الأسماك بنسبة دعم بلغت 67% لصالح منتجى الأسماك على حساب المستهلك متمثلاً فى ارتفاع السعر المحلى عن السعر العالمى، وتشير تلك النتائج على حرص الدولة على تشجيع منتجى الأسماك لتقليل حجم الفجوة الإستيرادية والحد من نفاذ النقد الأجنبى.
- كما تبين أن التوسع فى إنتاج الأسماك يؤدى إلى زيادة حصيلة النقد الأجنبى بتقليل الإستيراد والحد من الفجوة الغذائية حيث بلغ الحد الأقصى للإنتاج السمكى فبلغت نحو 1372.0، 1454.4 عامى 2012، 2013 على الترتيب فى حين بلغ الحد الأقصى لحصيلة النقد الأجنبى الحد الأقصى عامى 2012، 2013 فبلغت نحو 27067.03، 26514.64 مليون جنيه.
- أوضحت نتائج الرفاهية تحقق مكاسب فى فائض المنتج حيث بلغ متوسط التغيير فى فائض المنتج بلغ نحو 3133.6 مليون جنيه والذى يعكس اثر السياسة السعرية المطبقة، بينما فى ظل القيم السالبة لفائض المستهلك فقد تحقق خسارة فى فائض المستهلك فبلغ متوسط الخسارة خلال فترة الدراسة بلغ نحو 5566.88 مليون جنيه. وقد يرجع الإنخفاض فى فائض المستهلك إلى تحمل المستهلك المحلى أسعار تفوق قوى السوق ووجود سياسة حمائية لدعم المنتج وفرض ضرائب على المستهلك بما يؤدى إلى زيادة إنفاق المستهلك نتيجة شراء كميات قليلة بأسعار مرتفعة بما يؤدى إلى إنخفاض رفاهية المستهلك.
- عكست قيمة مؤشرات الكفاءة الاقتصادية تحقيق مكاسب على مستوى المنتجين بلغت نحو 91 مليون جنيه ، بينما تحققت خسارة اقتصادية على مستوى المستهلكين بمتوسط عام بلغ نحو 1165.2 مليون جنيه خلال فترة الدراسة، وصافى الخسارة الاقتصادية للمجتمع تمثلت فى مجموع صافى الخسارة الاقتصادية فى الإنتاج وصافى الخسارة الاقتصادية فى الإستهلاك حيث تحقق عائد اقتصادى للمجتمع بلغ متوسط قيمته نحو 1074.2 مليون جنيه.
- تحقق مكاسب فى العوائد الحكومية لكل من الإيرادات وحصيلة النقد الأجنبى فبلغ متوسط قيمة التغير فى الإيراد الحكومى نحو 10776.37 مليون جنيه خلال فترة الدراسة، كما بلغ متوسط قيمة التغير فى حصيلة النقد الأجنبى نحو 1808.8 مليون جنيه.

التوصيات

تأسيساً على ما سبق يتبين من الدراسة أن

* ضرورة التوسع فى إقامة مشروعات الاستزراع السمكى للحد من زيادة الفجوة الغذائية السمكية مع توافر الأسماك بأسعار تناسب المستهلك وخاصة ذوى الدخول المنخفضة حيث ترتفع أسعار الأسماك المحلية عن الأسعار فى السوق العالمى، والحد من استيراد الأسماك لزيادة حصيلة النقد الأجنبى.
* كما توصى الدراسة بإعادة النظر فى تحديد قيمة الضرائب المفروضة المباشرة والغير مباشرة على المستهلك وإتباع سياسات اقتصادية وسعرية تتناسب بين الضرائب المفروضة والدعم الممنوح للمنتج حيث يتحمل المستهلك أعباءاً إنعكست فى زيادة متوسط قيمة الخسارة فى فائضه وإنخفاض رفاهيته .

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

الزوبعي، عبد الله علي مضحي، 1995، تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم أسعار الحبوب الرئيسة في العراق للمدة 1970 – 1990 القمح نموذج تطبيقى، **رسالة**

دكتـــوراه، جامعـــة بغـــداد، قســـم الاقتصـــاد الزراعي، كلية الزراعة، ص 112.

الهيئـــة العامـــة لتنميـــة الثـــروة الســـمكية، النشـرة الســنوية لإحصــاءات الإنتــاج الســمكى، اعــداد مختلفة.

حمـــاد حســـنى أحمـــد، أمـــل كامـــل عيـــد، 2014. التحليـــل الاقتصـــادى للطلـــب علـــى اللحـــوم الحمراء والبيضـاء والأسـماك فـى مصـر، **المجلـة المصـرية للإقتصـاد الزراعـى، المجلـد الخـامس والعشرون، العدد الرابع، ص 1455.**

عبـــد المـــنعم راضـــى، 1999. مبـادئ الاقتصـاد، كليـــة التجـــارة ، جامعـــة عـــين شـــمس، **دار المعارف، ص 174-180.**

عـــزت صـــبره أحمـــد، دعـــاء إســـماعيل مرســـي، 2010. اســتخدام نمــوذج التــوازن الجزئــى فــى بيـــاس الأثـــر الســـعرى علـــى أهـــم محاصـــيل الخضـر فـى مصـر، **المجلـة المصـرية للإقتصـاد الزراعـى، المجلـد العشـرون، العـدد الثـانى، ص 565.**

علـــى درب الكســـار، 1998. بعـض الاعتبـارات الســعرية الواجــب مراعاتهــا لرســم السياســة الســعرية لــلأرز فــى العـراق، **رســالة ماجســتير، قسـم الاقتصـاد الزراعـى، كليـة الزراعـة، جامعـة بغداد، ص 75.**

علـــى يوســـف خليفـــة، 2001. القواعـد الاقتصـادية الزراعيـــة بـــين النظريـــة والتطبيـــق فـــى مصـــر وبعـــض المقتصـــدات الزراعيـــة العربيـــة منشـــأة المعارف، الأسكندرية، **ص 305-350.**

ثانياً: المراجع الانجليزية

Anne, O. 1991. The Political Economy of Agricultural Pricing Policy. Vol. 3. Africa and the Mediterranean, **A world Bank Publication,Washington, USA, 77 p.**

Internet information network,2015, http:// wasetamazon.com, http://e-tejara.com.